

## إدارة المناطق الحضرية (Urban Area Administration)

د. سهى مصطفى حامد

### المستخلص:-

من المعروف إن جميع المناطق الحضرية تخضع لإشراف إدارة وهيئات ومؤسسات مستقلة تضطلع بمهام توفير الخدمات وحماية البيئة، وضمن استثمارات محدده مرصده لها ، وفي ظل انظمه وقوانين متعددة قد تكون متضاربة فيما بينها، مما أسفر عن ذلك تدهور في مستوى الخدمات المقدمه في المناطق الحضرية ، وظهور المشاكل البيئية المختلفة فيها ، بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من هدر في الجهد والموارد ، الأمر الذي يستدعي الاهتمام الشديد بالإدارة في المناطق الحضرية.

عليه فان هذا البحث سيولي اهتماما للمعايير الأساسية التي ينبغي مراعاتها في إدارة البيئة الحضرية، والمشاكل والمعوقات التي تواجه الأجهزة الإدارية بشكل عام. وذلك للوصول إلى المعالجات التي من شأنها رفع كفاءة الأداء الإداري للجهات المسؤولة عن إدارة البيئة الحضرية ، وبما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبالشكل الذي يحقق أفضل الظروف البيئية والمعيشية للمناطق الحضرية .

### Urban Area Administration

#### **Abstract:-**

As known, all urban areas are submitted to supervision of independent administration and agencies taken the responsibility of full-filling the service function and protecting the environment with limited investment allocated , controlled by several laws and arrangements, that are contradictory to each other , the result , deteriorate the level of provided services in urban areas and different environmental problems apper , In addition to waste of efforts and resources , This required a great interest to urban areas administration .

So , this paper gives attention to the basic standards that must take in consideration of urban areas administration , and the constraint that faces the administration agencies in general , to achieve the treatment that improve administration performance efficiency for responsible agency of urban areas , to ensure , optimal employees for available recourses , to each best environmental and living conditions in urban areas .

### ضرورة الإدارة في التنمية

إن التقدم الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية تمثل المبتغى الأساسي و النهائي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول ، وهذا يتطلب استخدام الموارد المتاحة و اكتشاف الموارد الأخرى الكامنة ، إضافة إلى الحاجة إلى إجراء تغييرات في آلية عملية التنمية والتي تعكس بدورها أهمية إدارة التنمية ليس فقط في تحقيق التقدم الاقتصادي ، وإنما بسبب العولمة المؤدية إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي قليلة ، وبالتالي زيادة الفقر والبطالة في مختلف دول العالم .

إن مشاكل عملية التنمية والعولمة يمكن تفاديها بإدارة كفوءة ذات قدرة على اتخاذ القرارات التي من شأنها تجاوز عوائق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و بكلمه أخرى ، الإداري الكفوء ، يمثل المحرك الديناميكي لعملية التنمية المستدامة بجميع أشكالها.

### إدارة البيئة الحضرية؛

يمكن تعريف إدارة البيئة الحضرية ، بأنها عملية توفيق بين الأنشطة والخدمات من جانب والإدارة من جانب آخر و نوعية البيئة من جانب ثالث ، أي تنظيم و تنسيق العلاقات المترابطة بين الجوانب الثلاثة الأنفة الذكر وبما يحقق الأهداف الموضوعية. عليه، فإن الإدارة للبيئة الحضرية هي نتاج لتكامل مجموعة عناصر وضمن المرتكزات التالية

- أولاً - إدارة التنمية
- ثانياً - وظائف المدن
- ثالثاً - حماية البيئة

### أولاً - إدارة التنمية:-

لقد لعبت السياسات التنموية دوراً بارزاً في زيادة الإكتضاض السكاني في مدن معينة ( بسبب ما توفره - من فرص عمل وعوامل جذب أخرى كتوفر الخدمات ) دون المدن الأخرى (التي تفتقر إلى الاهتمام التنموي ) وللمناطق الريفية ، وقد خلفت عملية التحضر هذه آثاراً سلبية على نوعية الحياة في المدن ، كالضغط على الخدمات وانخفاض مستوى أداؤها ، ونمو السكن العشوائي والتوسع العمراني غير المبرمج.

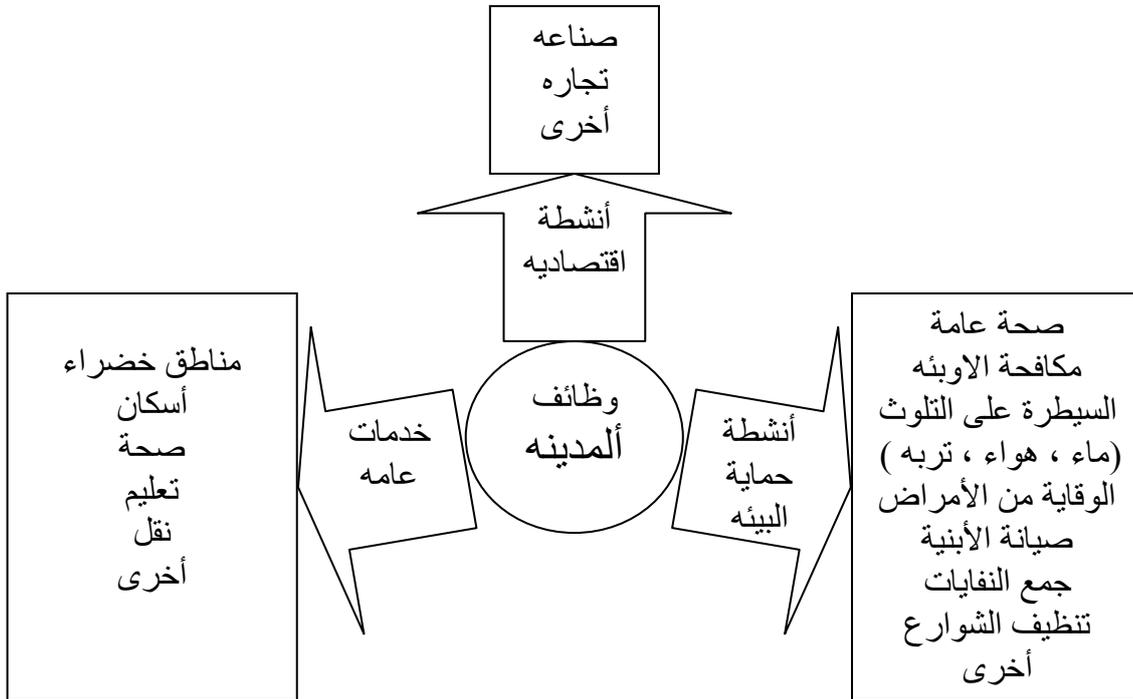
إن عبء هذه الآثار السلبية يقع على عاتق الإدارة المسؤولة عن اتخاذ القرارات الخاصة لعملية التنمية ، سواء كان في مجال التخطيط أو التمويل للإنفاق على مشاريع التنمية أو في

مجال التنفيذ و المتابعة<sup>1</sup> ، والتي تقوم بها هيئات متخصصة كل لها برامجها الخاصة ، مما أدى إلى الازدواجية والتضارب في القرارات المتخذة ، الأمر الذي يستدعي معالجة ذلك من خلال التنسيق وفق إستراتيجيات تتفق عليها جميع الجهات ذات العلاقة .

### ثانيا - وظائف المدن :-

تضطلع المدينة بمهام كثيرة ( السكن، الصناعة، التجارة، الصحة، التعليم، نقل، التخلص من النفايات، توفير المياه، الكهرباء، المجاري، حماية المناطق الخضراء والمناطق الأثرية...الخ ( مخطط رقم (1). وجميع هذه المهام يتم تحديدها مسبقا وفق تشريع خاص يطلق عليه التصميم الأساسي للمدينة .

ويتولى مسؤولية هذه المهام مجموعة من الأجهزة الإدارية وفق مستويات مختلفة (وطني ، إقليمي ، محلي ) وتحمل هذه الأجهزة مسؤولية اتخاذ القرارات وصياغة الخطط ووضع إستراتيجيات برامج التنمية والمتابعة والتنسيق بين الأنشطة المختلفة في المدينة وحسب المستوى الإداري والصلاحيات الممنوحة له



مخطط رقم (1) وظائف المدن

<sup>1</sup> الكبيسي ، د.عامر " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، بغداد، 1983 ص 18-19، ص33.

### ثالثاً - حماية البيئة:-

ذكرنا في الفقرة السابقة بان المدن تؤدي مجموعه من الوظائف والتي في أداءها تعبر عن مكونات البيئة الحضرية التي تعطي للمدينة شكلها وامتدادها العمراني وهذه المكونات يمكن تقسيمها إلى مجاميع الأنشطة التالية :-

- 1 - مجموعة الأنشطة الاقتصادية ( الصناعة، التجارة، - - - الخ )
- 2 - مجموعة الخدمات العامة ( السكن، الصحة، التعليم، - - - الخ )
- 3 - مجموعة أنشطة الحفاظ على البيئة ( السيطرة على الملوثات ومعالجتها )

وهذه المجاميع من الأنشطة ترتبط مع بعضها حيث يؤثر ويتأثر كل منها بالآخر ، مما يستدعي إيجاد صيغه توازنه بينها بإتباع إستراتيجيات تنفيذية معينة ، ووفقاً لأهداف محددة مسبقاً لتحقيق بيئة حضرية مستدامة على أن تراعى فيها العوامل التالية :

- 1 - حاجة الإنسان ورغباته
  - 2 - محدودية الأرض
  - 3 - الموارد المالية للفرد والمجتمع
  - 4 - توجهات المؤسسات العامة كالبلديات والمؤسسات الخاصة والأفراد .
- وبذلك يمكن القول ، بأنه لتحقيق تنميه مستدامة للمدن ( حماية البيئة الحضرية ) لابد من احترام العوامل السابقة أعلاه وبالشكل الذي يجمع بينها وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة. مخطط ( رقم -2 ) .

### المعايير الأساسية لإدارة البيئة الحضرية .

يتفق الكثيرون على أن الإدارة تمثل عملية تنظيم الموارد المادية والبشرية وتوجيهها لتحقيق أهداف مرغوبة<sup>2</sup> ، وبذلك فإن الإدارة هي الجهة الموجهة لتنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة مجهودهم .

وبالمقابل تؤكد النظريات الإدارية الهادفة إلى تطوير العمل الإداري على ضرورة دراسة " الإدارة " كمجموعه من الوظائف ، وان أحسن أسلوب لدراسة المنظمة لتطوير أداءها هو دراسة جهازها الإداري<sup>3</sup>

<sup>2</sup> Boon , Louis . E., & Kurtzs, David. L. , " Contemporary Business " , Fourth Edition , The Dryden Press , U.S.A., 1985 , P .98

ويمكن اختصار الوظائف التي يقوم بها الجهاز الإداري ضمن المراحل التالية للعمل الإداري<sup>4</sup> ؛

- 1 - مرحلة الإعداد - وتشمل وضع السياسة والتخطيط .
  - 2 - مرحلة التنفيذ - وتشمل التوظيف والتنسيق والقيادة والتوجيه.
  - 3 - مرحلة التقويم - وتتضمن وضع تقارير المتابعة ( التسجيل والتفتيش ) والرقابة.
- وكما هو معلوم ، فإن أي تنظيم أو إدارة يعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية لانجاز مهامه بالشكل المطلوب واهم هذه المبادئ هي ؛

أولاً - معيار الكفاءة .

ثانياً - معيار تقسيم العمل والتخصص والتنسيق.

ثالثاً - معيار تركيز العمل وتفويضه. مخطط ( رقم - 2 )

#### أولاً - معيار الكفاءة .

لما كان الهدف من المباشر لأية إدارة هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت مادية أم بشرية، وهذا الاستخدام يعبر عن بمبدأ الكفاءة<sup>5</sup> ، والذي يمكن تقييمه باتجاهين . أحدهما سلبي - وينحصر بمتطلبات الأداء الكفاء والمتمثل بالمال والجهد والوقت، وهو عنصر التكلفة. والآخر ايجابي - يرتبط بنتائج أسلوب الأداء ، ومدى ما تحقق من أهداف . إضافة إلى النتائج المتحققة من أساليب الأداء الأخرى البديلة ، وهو عنصر المنفعة .

وبذلك فإن اختيار أسلوب الأداء الكفاء يكون مرهوناً بالأداء العقلاني للإدارة ، والذي يحقق أفضل النتائج بمصادر محدده ( اختيار البديل الذي يتطلب نفس التكاليف ويحقق أكثر أهداف الإدارة ) ، كذلك فإن كفاءة الأداء ترتبط بكيفية تكوين المنظمة وعملها بما يكفل انجاز مهمتها بكفاءة<sup>6</sup> .

---

<sup>3</sup> السالم , د. مؤيد سعيد. " نظرية المنظمة " مطبعة شفيق، بغداد. 1988، ص 97 .

<sup>4</sup> Anderson Richard , G."Mangment Practices ", New York. 1960, P. 11.

<sup>5</sup> Molle , Willem, " Regional Disparty And Econmeic Development in the European community", Saxon House , Biddles Ltd . London . 1980 , P P.1-2

<sup>6</sup> Turner , Alan , " The Cities of The Poor " , Croom Helm , Ltd. , 1980 , PP.149-150



ولما كان معيار الكفاءة هو المميز لكل نشاط يحاول زيادة فرصة بلوغ أهداف معينه باستخدام الإمكانيات القليلة ، عليه ، فان المنظمة عليها إن تحدد ما هي القيود المحددة لقدرة المنظمة على الأداء وقدرتها على اتخاذ قرارات سليمة، واتخاذ القرار السليم يتطلب المقارنة بين البدائل التي تؤدي إلى الأهداف المرسومة ، وهذا يعني أن الكفاءة ( أي بلوغ أقصى النتائج بوسائل محددة ) هي العنصر الرئيسي للقرار الإداري

### ثانيا - معيار تقسيم العمل والتخصص وتنسيقه

يمكن القول بان تقسيم العمل هو احد الأساليب الأساسية التي يقتضيها التنظيم (الجهاز الإداري ) ويقابل تقسيم العمل تنسيقه، وهناك عدة أنواع لتقسيم العمل <sup>٧</sup> .

1 - التقسيم حسب الهدف الرئيسي المبتغى - ويتمثل في نوع الخدمة التي يقوم عليها كتوفير الكهرباء، المياه النقية. الخ. خ .

2 - التقسيم حسب الإجراءات المتبعة ، لتحقيق هدف المشروع (هندسيه، طبية، قانونيه، تعليمية... الخ.)

3 - الأشخاص الذين يخدمهم الجهاز الإداري كالشباب مثل هيئة رعاية الشباب، المهاجرين (وزارة الهجرة) ... الخ.

أو حسب الأشياء والسلع التي يعالجها الجهاز الإداري كالنفط (وزارة النفط ) الحبوب (المنشأة العامة للحبوب) ... الخ.

4 - التقسيم الجغرافي - حسب مكان أو نطاق أداء الخدمة، كمحافظة أو إقليم معين.

ولكل تقسيم من التقسيمات السابقة عيوبه ومزاياه ، فالتقسيم الأول - يجمع بين تخصصات

مختلفة لتحقيق الهدف تحت رئاسة واحده ، إلا إن ذلك يؤدي إلى نوع من التنازع والتضارب بين أصحاب التخصصات حيث يطغى تحقيق الهدف على عمق التخصص وأما التقسيم الإجرائي فانه يؤدي إلى النهوض بالتخصص والإفادة منه إلى ابعد الحدود ولكنه يركز على كيفية الأداء بدلا من التركيز على تحقيق الهدف <sup>٨</sup> ، في حين إن التقسيم حسب العملاء المستفيدين أو السلع فانه يؤدي

<sup>٧</sup> الكبيسي , د. عامر ، " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، 1983 " ، ص ص.79-85.

<sup>8</sup> Reid , R. Dan & Sanders , Nada , R. , "Operations Management " , John Wiley & Sons , U.S.A. , 2002 , PP 321- 323 .



إلى إغفال التخصص المهني . إلا أن ميزته يتقادم التضارب والتكرار في العمل. إما التقسيم الجغرافي فإنه يستجيب للحاجات المحلية على أن يراعى عدم التماهي فيه<sup>9</sup>.

- **التنسيق** ، ومع تقسيم العمل الرئيسي إلى أعمال ثانوية تظهر الحاجة إلى التنسيق، وذلك لتداوك التعارض في الاختصاص ومنع الازدواجية وتجنب التفاوت في الزمان والمكان، وذلك باستخدام الموارد في المكان والزمان المناسبين وبالقدر الصحيح دون هدر<sup>10</sup>.

والتنسيق ضروري في جميع مراحل العمل الإداري ، ففي مرحلة رسم السياسة والتخطيط يتم التنسيق بواسطة هيئة تقوم بإصدار ما يلزم من توجيهات وتعاميم لتنسيق العمل بين الإدارات والأقسام التابعة لها ، وفي مرحلة التنفيذ، يتم التنسيق بواسطة سلسلة الرؤساء الذين لهم سلطة القيادة والتوجيه في مختلف أقسام وأجزاء الجهاز الإداري وفي كل مستوى من مستويات الجهاز التنفيذي ، أما في مرحلة المتابعة فيكون التنسيق من خلال لجنة لها رئيس محدد حيث تقدم الحلول الحاسمة والسريعة في أي خلاف قد ينشأ في أي مرحلة من مراحل العمل الإداري<sup>11</sup>.

### ثالثاً - معيار تركيز العمل وتفويضه

يعني تركيز العمل الإداري Concentration<sup>12</sup> حصر السلطة - القدرة على التصرف النهائي- في رئاسة الوحدة الإدارية، أما التفويض delegation فيشير إلى تحويل الرئاسة الإدارية جانب من صلاحياتها وسلطاتها إلى المستويات الأدنى.

<sup>9</sup> عبد الهادي ، د. حمدي أمين ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة" جمهورية مصر العربية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1966 . ص ص 430- 434 .

<sup>10</sup> Joyce , Warham , "An Introduction to Administration For Social Workeres" London . 1967 . P. 28 .

<sup>11</sup> Alexis , Macus , & Wilson , Charles , Z. , " Organizational Decision Making "U.S.A. , 1967 , PP. 3-5 .

<sup>12</sup> يختلف مفهوم تركيز العمل الإداري Concentration عن المركزيه الإداريه Centerlization التي تعني حصر صلاحية اتخاذ القرارات في اعلى سلطه او هيئته متمركزه في قمة الهرم السياسي والإداري المهيمن في العاصمه ، كما يختلف التفويض عن اللامركزيه الإداريه . التي تعني توزيع اونقل كل اوبعض الصلاحيات الإداريه بين اجهزه مركزيه في عاصمة الدوله وادارات محليه في الاقاليم كفروع لها (للمزيد راجع عثمان ، د. عثمان خليل ، " التنظيم الإداري في الدول العربيه "، معهد الدراسات العربيه ، مصر 1957، ص 8.

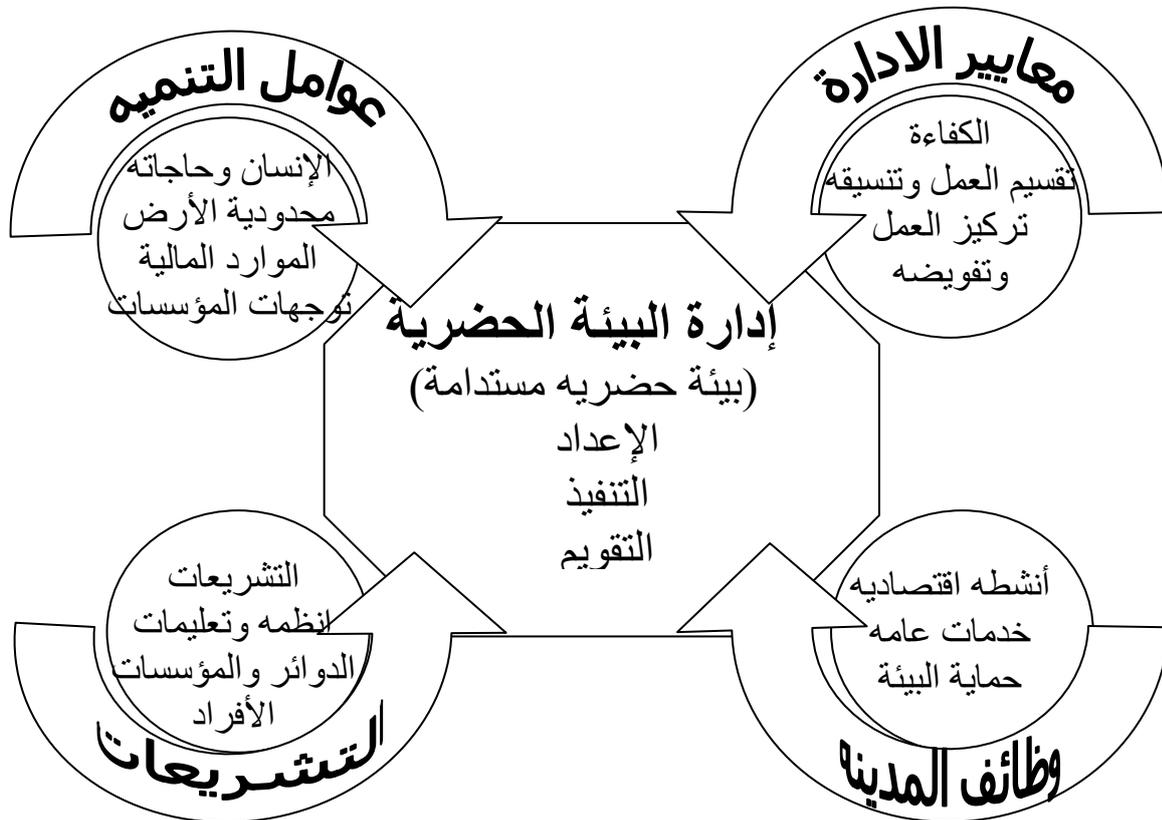
والشاوي ، د.منذر ، " القانون الدستوري " ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1970 ، ص ص 203



ويتوقف التركيز على عدة عوامل منها مسؤولية الرئيس الإداري أمام سلطات أعلى أو أجهزه رقابية تجعله يتردد في تفويض جانب من صلاحياته ، وكذلك على قدرة المرؤوسين وكفايتهم على التصرف النهائي ، ولتركيز العمل الإداري آثاره السلبية في التأخير باتخاذ القرارات وإطالة الإجراءات ( بما يسمى التعقيدات المكتبية ) وعدم الشعور بالمسؤولية بين العاملين<sup>١٣</sup> .

**التفويض** - يشترط أن يكون جزئياً في بعض الصلاحيات وليس شاملاً لكي يحقق الجهاز الإداري أهدافه، كما يتطلب التحديد الواضح للصلاحيات المفوضة، ويجب أن يكون التفويض بالقدر الذي يسمح بالمراقبة الفعالة لمن فوضت إليه الصلاحية<sup>١٤</sup> .

وبمراعاة المعايير الثلاثة المذكورة آنفاً يمكن للقيادة الإدارية لأية منظمه أو جهاز إداري أن تجعل جميع الأطراف القائمة على الوظائف المختلفة للإدارة من العمل سوية لتحقيق الأهداف المرسومة للمنظمة ، مخطط ( رقم - 2 ) .



(مخطط رقم - 2) العوامل المؤثرة في إدارة البيئة الحضرية

<sup>١٣</sup> عبد الهادي ، د. حمدي ، " الإدارة العامة في الدول العربية ، الأصول العلمية وتطبيقاتها العربية " ، دار الفكر العربي ، الطبعة الثانية ، 1970 ، ص ص 137 \_ 140 .

<sup>١٤</sup> عبد الهادي ، د. حمدي ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة " مصدر سابق ، ص ص 441 \_ 442

### إدارة مدينة بغداد.

إن إدارة مدينة بغداد تنظمها مجموعه من التشريعات والقرارات والتي بموجبها تقوم دوائر وجهات مختصة بتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها . لذا نجد عدة جهات لها علاقة بإدارة مدينة بغداد والتي يوضحها ملحق رقم ( 1).

إن تعدد الجهات التي تقوم بتوفير الخدمات المختلفة لمدينة بغداد تعكس بشكل واضح الازدواجية في العمل والتضارب بين الجهات المنفذة ، أو الجهات المسؤولة عن صياغة القرارات ، حيث تخضع مدينة بغداد لأداء وظائفها لما يزيد عن ( 10 ) جهات رسميه ، فمثلا لاتخاذ قرار حول تطوير الإسكان في مناطق معينه ( قديمه أو مزدحمة ) ( بإزالتها وإعادة بنائها ) قد تتفرد جهة واحدة في اتخاذ القرار وهي أمانة بغداد باعتبار ذلك ضمن اختصاصاتها، في حين يتعارض القرار مع أهداف وزارة الثقافة في الحفاظ على المناطق التراثية ، ونفس الشيء ينسحب على قرارات مجلس الشعب التي قد تتضارب مع توجهات وزارة الإسكان أو مع توجهات أمانة بغداد . فمثلا في حالة توزيع أراضي سكنيه جديدة أو بناء أحياء سكنيه جديدة.

إن هذا التضارب والازدواجية في العمل يؤدي إلى هدر الموارد المادية والبشرية وعدم الاستفادة منها في تقديم أفضل الخدمات ، وذلك بسبب سوء التنظيم الإداري ، وعدم توحيد الجهود في تقسيم العمل والتخصص وبالشكل الذي يحقق كفاءة عالية في أداء العمل .

### مشاكل ومعوقات إدارة البيئة الحضرية.

ذكرنا بان المدن تتحمل مسؤولية القيام بمختلف الوظائف والتي وضحتها المخطط رقم ( 2 )، والتي تتولى أداءها جهات متخصصة مختلفة ، مما أسفر عن ذلك مجموعه من المشاكل والمعوقات يمكن اعتبارها إداريه وتخطيطية أكثر مما هي فنيه ونوجزها بالاتي :

1 - تعدد مستويات اتخاذ القرار على المستويين المركزي والمحلي (محافظه، قضاء، ناحية ،

الحكومة المركزية متمثلة بالوزارات والهيئات ) سواء كان ذلك في مجال إدارة المراكز

الحضرية ( تنظيم ، توجيه ، قياده ، رقابه ، إشراف وتخطيط ) أو في مجال التمويل

وتوفير المبالغ اللازمة للإنفاق ، أو في مجال تزويد المراكز الحضرية بالخدمات .

2 - افتقار المراكز الحضرية إلى التنسيق بينها من جانب وبين الجهة التخطيطية من جانب

ثاني والجهة الممولة من جانب ثالث، مما يترتب على ذلك

أ- التأخر في اتخاذ القرار بسبب التضارب في الآراء بين التنظيم الإداري الراسي ( قومي،

إقليمي، محلي ) وبين التنظيم الإداري الأفقي (الدوائر والقطاعات المحلية ) .



- ب- بالإضافة إلى الازدواجية في العمل وفي بعض الأحيان تضارب بين الجهات المنفذة في الأداء، وبالتالي التأخر في التنفيذ.
- 3 - نقص الكوادر الفنية الكفاء ، وعدم توفر قاعدة بيانات عن المراكز الحضرية تعتبر من عوامل قصور العمليتين الإدارية والتخطيطية مما يؤثر على كفاءتها في عملية التقييم والمتابعة.
- 4 - حصر عملية توفير الخدمات والبنى التحتية وغيرها من وظائف المدن بالحكومة المركزية وأجهزتها المحلية . المعالجات لى ذلك تحملها أعباء التمويل والإنفاق لأداء هذه الوظائف، والتي تكون ضمن تخصيصات محددته في ميزانية الدولة .

### المعالجات

في ضوء المؤشرات السابقة ، فان الإدارة المعنية بمعالجة المشاكل والمعوقات في مجال البيئة الحضرية لم تعد محدودة المسؤولية إذ عليها معالجة المشاكل التي تجابه تقديم الخدمات سواء كانت مشاكل إداريه ( تتعلق بالهيكل الإداري واختصاصات الجهات المعنية والتشريعات ذات العلاقة أولاً ، أو عدم التنسيق بين النمو الحضري ومتطلباته من الخدمات ثانياً ) أو مشاكل تخطيطية ( المتمثلة باتساع المدن ونموها وامتدادها وعدم الإعداد السليم لمواجهة النمو العمراني وعجز الأجهزة التنفيذية الخدمية عن مواكبة هذا النمو وتلبية احتياجات السكان المتزايدة ) . ويمكن إدراج المعالجات التالية:

1 - تطبيق المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ كأسلوبين مترابطين ومتكاملين، إذ لا يمكن جعل المركزية في اتخاذ القرارات مستمرة في جميع مراحل العمل الإداري، وإنما لابد من إتباع اللامركزية في مراحل معينه كما يوضحها المخطط - رقم ( 3). وعملية التطبيق تتطلب دعم السلطات المحلية في المجالات التالية ؛

- أ - تخصيص موارد ماليه كافيه ، وتعزيز الموارد المحلية .
- ب - تحسين مستويات القيادة ودعم نظم التدريب، وإعطاء الأولوية على بناء قدرات الإشراف والمتابعة والتخطيط والبحث والتحليل .
- ج - إعادة تنظيم الهياكل الإدارية للتنفيذ ، بما يحقق التنسيق والمتابعة وبالتالي تحقيق الأهداف المتمثلة بتوفير بيئة حضرية مستدامة .
- د - إجراء إصلاحات لآليات العمل الإداري وتغيير التشريعات بما يوفر البيئة المطلوبة .
- هـ - توفير المرونة الكافية والسرعة في معالجة المشاكل وتقدير المستلزمات وتحديد التكاليف وإقرار النفقات .

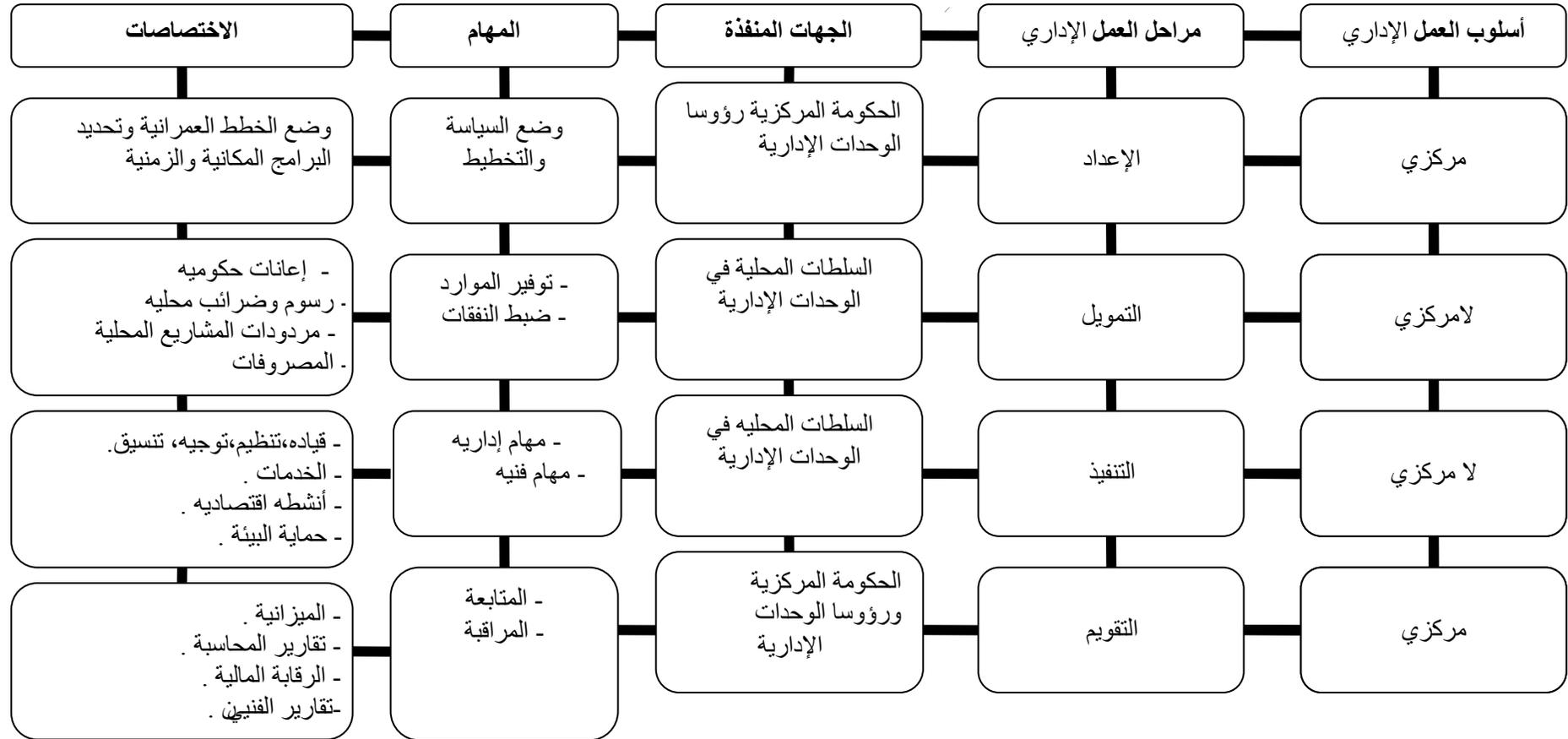
- 2 - ضرورة مشاركة ممثلي السكان المحليين وأصحاب رؤوس الأموال المحليين (المستثمرين)<sup>١٥</sup> كأعضاء لمناقشة وصياغة خطط البيئة الحضرية تحدد فيها المسؤوليات و المهام ، ودور كل منهم لتوفير بيئة حضرية مستدامة .
- 3 - حشد طاقات وموارد المجتمع وذلك من خلال التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ضمن أطر قانونيه وتنظيميه وماليه .
- 4 - وضع آليات لمتابعة وتقييم نسب الانجاز لأهداف الخطط يشترك فيها ممثلين عن سكان المناطق الحضرية والجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة .
- 5 - دمج القرى المتقاربة في مجلس بلدي ، والتأكيد على أهمية الحفاظ على تنوع أنماط النشاط الاقتصادي ، وضمن استخدام المستدام للأرض وذلك كجزء من متطلبات النمو الحضري المستقبلي.
- 6 - توفير مؤشرات للبيئة الحضرية تكون موحده وقابله للتحليل والمقارنة بين مناطق وأزمنة مختلفة، وذلك لرصد التغيرات الحضرية.

---

<sup>١٥</sup> يمكن ان يشمل ( المؤسسات التابعة للقطاع الخاص كالشركات والبلديات ، النقابات ، منظمات المجتمع المدني ، الأكاديميون ، البرلمانيون ... الخ ) .



مخطط رقم (3) مقترح لإدارة البيئة الحضرية .





## ملحق (1) الجهات المسؤولة والمشاركة في إدارة مدينة بغداد واختصاصاتها

### تابع ملحق (1)

الجهة المنفذة	الاختصاصات	الإدارة المسؤولة والتشريع
* الأجهزة التنفيذية التابعة لمدينة بغداد	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع التصميم الأساسي وتحديثه .</li> <li>- إنشاء مجاري وخزانات مياه الأمطار .</li> <li>- إنشاء الكراجات ومحلات لوقوف السيارات .</li> <li>- فتح وتوسيع الشوارع وتسويتها .</li> <li>- تعيين كيفية إشغال الأرض .</li> <li>- تنظيف الشوارع والمحلات التجارية .</li> </ul>	أولاً- أمانة بغداد . ( قانون رقم 165 لسنة 1964 )
<ul style="list-style-type: none"> <li>* أمانة بغداد (بالنسبة للشؤون البلدية ) .</li> <li>* الأجهزة التنفيذية التابعة للمحافظة ( بالنسبة للقرارات المتعلقة بالإدارة المحلية ) .</li> <li>* الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية ( بالقرارات مجالس الشعب )</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يمارس كل ما يتعلق بالتصميم الأساسي لمدينة بغداد من اختصاصات .</li> <li>- تنظيم وتحديد المساحات التي يجوز امتداد العمران إليها .</li> <li>- تقسيم المدينة إلى قطاعات سكنية .</li> <li>- حساب التطورات المتوقعة للمدينة ولمدة لا تقل عن (25) سنة .</li> <li>- تهيئة تصميم مفصل لكل قطاع .</li> <li>- تعيين الشوارع ومراقبة العمران .</li> <li>- إلغاء تصميم المناطق المزدهمة وإعادة إنشاءها .</li> <li>- اقتراح الخطة السنوية للاستثماريه، وما يخص من الموازنات الجارية للدوائر ذات العلاقة .</li> </ul>	ثانياً - مجالس الشعب المحلية ( قانون رقم 25 لسنة 1995 ) 1- ( مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد ) .



الجهة المنفذة	الاختصاصات	الإدارة المسؤولة والتشريع
	- دراسة مشاريع الموازنات العامة للبلديات ووضعها في ميزانيه موحدہ النسبة لكل بلديات مدينة بغداد .	تابع – ثانيا – 1 ( مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد)
* الاجهزه التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية ( في الاقضية والنواحي) .	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد ، ولكن بمستويات إداريه أوطأ وكل ضمن حدوده الإدارية .	ثانيا – 2 (مجالس الشعب المحلية لمحافظة بغداد ) ، وتضم . 1 - (مجالس الشعب المحلية للأقضية الواقعة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد ، وهي ( الكرخ ، الرصافة ، الاعظمية ، الكاظمية ، مدينة الصدر ) . 2 – مجالس الشعب المحلية في النواحي الواقعة خارج التصميم الأساسي لمدينة ولكنها تابعه لإحدى الاقضية الخمسة ضمن التصميم الأساس لمدينة بغداد ، وهي- ناحية الراشدية / قضاء الاعظمية - ناحية التاجي / قضاء الكاظمية .



### تابع ملحق (1)

الجهة المنفذة	الاختصاصات	الإدارة المسؤولة والتشريع
* الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية .	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد، وضمن الحدود الإدارية ووفق المستوى الإداري.	ثانياً – 3 ( مجالس الشعب المحلية في الاقضية الواقعة خارج حدود التصميم الأساسي لمدينة بغداد، وتشمل قضاء ( أبو غريب ، المحمودية، المدائن ).
* الأجهزة التنفيذية التابعة للوحدات الإدارية .	- تمارس نفس اختصاصات مجلس الشعب المحلي لمدينة بغداد، وضمن الحدود الإدارية ووفق المستوى الإداري.	ثانياً – 4 مجالس الشعب المحلية في النواحي الواقعة خارج التصميم الأساس لمدينة بغداد وتابعة للقضاء الذي يقع خارج حدود لتصميم الأساسي . - ناحية النصر والسلام / قضاء أبو غريب - ناحية اليوسفية قضاء المحمودية - ناحية الرشيد - ناحية اللطيفية - ناحية الجسر قضاء المدائن - ناحية الوحدة



### تابع ملحق (1)

الجهة المنفذة	الاختصاصات	الإدارة المسؤولة والتشريع
<p>* الأجهزة التنفيذية لمحافظة بغداد</p> <p>* الأجهزة التنفيذية لمحافظة بغداد.</p> <p>- هيئة التخطيط العمراني. (تصميم المدن والقرى في كافة أنحاء القطر ) . - أمانة بغداد ( تصميم بعض المواقع السكنية في مدينة بغداد)</p> <p>* الأجهزة التنفيذية لأمانة بغداد</p> <p>- الأجهزة التنفيذية التابعة لدوائر بلدية المحافظة .</p> <p>* الأجهزة التنفيذية التابعة للوزارتين</p>	<p>- إنشاء المدارس وتهيئة المستلزمات التعليمية وصيانتها . - اقتراح إنشاء المستوصفات والمراكز الصحية .</p> <p>- تخطيط المواقع (إعداد القرى والمدن ) .</p> <p>- تهيئة الكراجات ومحلات وقوف السيارات ، فتح وتوسيع الشوارع</p> <p>- وضع التصاميم الأساسية للمدن والقرى في كافة أنحاء العراق . - وضع التصاميم الخاصة بمشاريع الماء والمجاري في محافظة بغداد .</p> <p>- إدارة وصيانة وتوزيع الكهرباء .</p> <p>- الاهتمام بالبيئة واتخاذ القرارات بشأن الحفاظ على البيئة</p>	<p>ثالثا - الحكومة المركزية . 1- وزارة التربية . 2- وزارة الصحة .</p> <p>3- وزارة الإسكان .</p> <p>4 - وزارة النقل</p> <p>5 - وزارة الداخلية - هيئة التخطيط العمراني - مديرية ماء ومجاري بغداد .</p> <p>6 - وزارة الصناعة . - وزارة الكهرباء .</p> <p>7 - مجلس حماية البيئة</p>

### المصادر

- 1 ( السالم, د. مؤيد سعيد. " نظرية المنظمة " مطبعة شفيق، بغداد. 1988 .
  - 2 ( الشاوي ، د. منذر ، " القانون الدستوري " ، مطبعة شفيق ، بغداد ، 1970 .
  - 3 ( الكبيسي ، د. عامر ، " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الأول، الطبعة الخامسة، بغداد، 1983
  - 4 ( الكبيسي ، د. عامر " الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق " الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، بغداد، 1983 .
  - 5 ( عبد الهادي ، د. حمدي، " الإدارة العامة في الدول العربية، الأصول العلمية وتطبيقاتها العربية "، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، 1970.
  - 6 ( عبد الهادي ، د. حمدي أمين ، "نظريه الكفاية في الوظيفة العامة " جمهورية مصر العربية ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1966 .
  - 7 ( عثمان ، د.عثمان خليل ،" التنظيم الاداري في الدول العربية "، معهد الدراسات العربية ، مصر ، 1957 .
- 8) Alexis, Macus, & Wilson, Charles, Z., "Organizational Decision Making " , U.S.A. 1967 .
  - 9) Anderson, Richard, G."Mangment Practices", New York. 1960
  - 10) Boon, Louis. E., & Kurtzs, David. L., " Contemporary Business " , Fourth Edition, the Dryden Press, U.S.A., 1985.
  - 11) Joyce, Warham, "An Introduction to Administration for Social Workeres" London. 1967.
  - 12) Molle, Willem, "Regional Disparty and Economic Development in the European community", Saxon House, Biddles Ltd. London. 1980.
  - 13) Reid, R. Dan & Sanders, Nada, R., "Operations Management", John Wiley & Sons, U.S.A., 2002.
  - 14) Turner , Alan , " The Cities of The Poor " , Croom Helm , Ltd ., 1980